

الإفصاح عن الإستثمارات المالية واثره على القرارات الرشيدة في المصارف التجارية

جاسم عيدان البراك
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
j.albrak@yahoo.com

اقداس حسين هادي الناصر
جامعة بابل
كلية الادارة والاقتصاد
Zahraz.zz573@gmail.com

مشتاق طالب عبد الامير
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد

ARTICLE INFO

Submission date:19/4/2018

Acceptance date:14/5/2018

Publication date:14/1/2019

الخلاصة

يهدف البحث الحالي الى بيان اثر نقص المعلومات المحاسبية المالية وعدم اظهارها بالشكل الصحيح والصريح , والتي باتت من اعقد المشاكل المحاسبية المالية في الوقت الحالي في اتخاذ القرارات الرشيدة الحكيمة , وقد ركز البحث على استخدام التحليل المحاسبي للقوائم المالية لمؤشرات الاستثمار لمصرف بغداد (قطاع الخاص) وللسنوات (2007 – 2014) , وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات التطبيقية منها وجود العديد من الارقام المحاسبية غير المفصح عنها مما تؤثر سلبا في اتخاذ القرار الرشيد.

الكلمات الدالة: الإفصاح, الاستثمارات المالية , القرارات الرشيدة , المصارف التجارية.

The Reveal of the Financial Investment, which Affect the Adultery Decision in the Commercial Banks

Mostaq Talib

Aqdas Hussein

Jasim Edane

College of Administration and Economics, University of Babylon

Abstract

The recent research aims to clarify the impact of financial accounting diminution and never shows that up obviously. It considers one of the most difficult concerns to make the right decision about. The research has mainly focused upon the accounting analysis of the financial lists that to Baghdad bank investment between (2014- 2007). This research reached to many actual applied results like unexposed accountancy numbers, which make the process harder to get the right decision.

Keywords: Disclosure, Financial investments, Good decisions, Commercial banks.

المقدمة

يعد الإفصاح الوسيلة الرئيسية والاداة الفعالة لإيصال نتائج اعمال الوحدة الاقتصادية لمستعملي القوائم المالية في دعم قراراتهم ولا سيما تلك المتعلقة بمجالات الاستثمار بالأصول المالية على امل زيادة ثروتهم أكثر بعد مدة زمنية معينة, لتزيد من قوتها المالية. وقد تختار بعض المصارف الكشف عن استثماراتها المالية , بينما تميل أخرى إلى إبقاء هذه الاستثمارات سرا لأسباب خاصة بها, لأن الكشف عن الاستثمارات المالية قد يكون له آثار إيجابية أو سلبية , فمن الآثار الإيجابية أن المستثمرين قد يقررون إدخال المزيد من الأموال في استثمارات

البنك, عندما يدركون أن البنك يعمل بشكل جيد، وبذلك يرتفع مستوى الثقة لديهم في هذا البنك ، ولن يكون هناك خوف من استثمار أموالهم مع المصرف. اما التأثير السلبي فهو عندما يدرك المستثمرون أن هناك ضعف في إمكانيات الاستثمارات لدى البنك، فانهم يتخذون قراراتهم باستثمارها في قطاعات اخرى من الاستثمار فيه . ومع كل ذلك الإفصاح المحاسبي ينص على انه يجب ان تدرج جميع المعلومات لتجنب اي سوء تفاهم لاحقاً . وفي ضوء ذلك ، يقوم البحث الحالي بتحليل مفهوم الإفصاح المحاسبي وأثاره فيما يتعلق بقرارات المستثمرين .

المبحث الأول

منهجية البحث

- 1- مشكلة البحث: تشكل مبالغ الاستثمارات المالية التي تظهرها القوائم المالية أهمية بالغة في اتخاذ القرار الرشيد ، والذي يحتاج الى توافر كافة العناصر الملائمة وان عدم الإفصاح الكامل لا يساهم في تقديم المعلومة المحاسبية المفيدة مما يؤثر في القرارات الاستثمارية للزبائن .
- 2- أهمية البحث: يحظى مفهوم الاستثمارات المالية بأهمية بالغة في الفكر المحاسبي ، ففي دراسات الكشف المحاسبي ولا سيما درجة الإفصاح عن مبالغه ، اذ تبين إن تحتفظ الوحدة في الاعلان والإفصاح عن المعلومة المحاسبية المتعلقة بالاستثمارات سوف يكون له اثر في قرارات المستثمرين وجذبهم .
- 3- اهداف البحث: ان هدف البحث يكمن في تحقيق الاتي :
 - 1- التعرف على أهمية الإفصاح عن الاستثمارات المالية .
 - 2- بيان اثر عدم الإفصاح عن مبالغ الاستثمارات المالية على قرارات المستثمرين .
 - 4- فرضية البحث: احتمالية وجود اثر للإفصاح عن الاستثمارات المالية على قرارات المستثمرين الرشيدة .
 - 5- متغيرات البحث: حيث تمثل المتغير المستقل بالإفصاح والمتغير التابع بقرارات المستثمرين الرشيدة والمتغير الوسيط بالاستثمارات المالية .

المبحث الثاني

الاطار النظري

اولا/الإفصاح:

ان الكشف عن الاستثمار المالي له آثارٌ متنوعة على المصارف والمؤسسات، فهي عادة تعتمد على الاستثمارات المالية لتحقيق أرباح ووضع الميزانية(1)، وتقرر المؤسسة ما إذا كانت ستشارك معلومات الإستثمارات المالية أو ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بهذه المعلومات دون الإفصاح عنها. يجب على المؤسسة المالية إدراك الآثار المترتبة إذا ما قررت الكشف عن إستثماراتها المالية (2). اذ ان مفهوم الإفصاح المحاسبي ينص على انه يجب على الشركة الكشف عن إستثمارها او بيانها المالي كاملاً، وهو أمر مهم بالنسبة للمستثمر حتى يقرر ما إذا كان سيبدأ بالعمل او مواصلة او التوقف عن العمل مع هذه الشركة .

فإن استقرار الإستثمار المالي للشركة هو الذي سيحدد ما إذا كان سيواصل المستثمرون العمل مع الشركة (3) وتعني النتيجة الايجابية انها ستكسب المزيد من المستثمرين، في حين ان النتيجة السلبية ستكون بتخلي المستثمرين عن الشركة. بالإضافة الى أن طبيعة الأصول التي تستثمرها الشركة تحدد النتائج بشكل كبير، فعندما يستثمرون في أصول ذات جودة عالية، فإنهم يميلون إلى كسب أكثر فيما لو استثمروا في أصول ذات جودة منخفضة(4). وقدّم الباحثون تعريفات متعددة للإفصاح وإن اختلفت إلى حد ما في الشكل إلا أنها تتفق

في المضمون إذ عرفه (5) على انه "التصريح عن جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالشركة التي قد تؤثر في القرارات الاستثمارية والتي ينبغي إن تلبى كافة المتطلبات التشريعية والقانونية في إعدادها" , ويعرفه (6) بأنه " عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أم وصفية في القوائم المالية أم و في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مظلمة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة على الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة".

وممكن ان يضيف البحث الحالي تعريفاً آخر للإفصاح على انه "كافة البيانات والمعلومات التي يستدل من خلالها على صراحة القوائم المالية وبالتالي اثرها في اتخاذ القرار الرشيد".

هدف الإفصاح : إن الهدف الرئيس للإفصاح هو توفير معلومات من شأنها تحسين فهم أهمية الادوات المالية (ضمن الميزانية العمومية وخارجها) للمركز المالي للمنشأة أداؤها وتدفعاتها النقدية والمساعدة في تقدير المبالغ وتوقيت ودرجة التأكد من النفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بتلك الادوات المالية ، فضلاً عن توفير معلومات محددة حول معاملات وأرصدة أدوات مالية معينة تشجع المنشآت على توفير شرح حول مدى استخدام الادوات المالية والمخاطر المالية المرتبطة بها الذي من شأنه ان يحد من مخاطر الائتمان والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة . وقد أكدت العديد من المنظمات المحاسبية المشرفة على الممارسات المهنية في الحياة العلمية على ضرورة مراعاة مبدأ الإفصاح التام وأصدرت مجموعة من المعلومات والشروط الواجب توافرها لتلبية متطلبات الإفصاح التام ، واهم هذه المنظمات هي المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وذلك عبر آراء هيئة المبادئ المحاسبية (22) APB OPINIONS-NO أو بيانات معايير المحاسبة المالية FASB STATEMENT وكذلك لجنة الاستثمارات والبورصة SEC فضلاً عن هيئة معايير المحاسبة الدولية IASC.

اما من جانب فرض الضرائب تعد أهمية الإفصاح عن الاستثمارات امراً مهماً جداً في التعامل مع الإستثمارات، إذ يجب على الشركة ان تنص بشكل واضح على معدل الضرائب الأصولي لديها، فعلى الرغم من أن الأصول قد تكون ذات قيمة عالية، تكون نسبة الضرائب مرتفعة جداً مما يجعلها اقل قيمة (7). وعلى العكس من ذلك، هناك أصول ذات قيمة عالية، ولكن معدل الضرائب المفروضة عليها متدنٍ جداً. وفي هذه الحالات، قد يختار المستثمرون التعامل مع الشركة التي تمتلك الأصول ذات القيمة المنخفضة والمعدلات الضريبية المنخفضة أيضاً. إن مفهوم الإفصاح المحاسبي تحدده الكثير من الأمور:

أولاً، قيمة الأصول: يجب ان تكون الأصول التي تعتمد عليها الشركة ذات قيمة عالية وطويلة الأمد، وهذا امر مهم للشركة حيث انها ترغب بجذب الكثير من المستثمرين، وبوجود أصول ذات قيمة عالية ستتمكن الشركة من زيادة مكاسبها، و ان المستثمرين سيجنون أرباحاً طائلة.

ثانياً، المعاملات النقدية وطبيعتها: عندما تمتلك شركة ما أصولاً، فإنها تمتلك أيضاً قواعد وأنظمة، بينما عندما يتعلق الامر بالمعاملات غير النقدية، فإن لدى الشركات المختلفة أنظمة وقواعد مختلفة كذلك. ويمكن ان تكون المعاملات ايضاً غير نقدية، وبالرغم من ان الشركات تستطيع بيع أصولها، فإن المعاملات غير النقدية قد تشمل تبادل السلع مع السلع او تبادل الأصول مع خدمات اخرى.

ثالثاً، تعد العلاقة بين الشركة والأطراف الاخرى أيضاً عاملاً مهماً في اتخاذ القرار: حيث يؤكد كل من (8) أنه عندما يكون لدى الشركة علاقة سيئة مع شركائها التجاريين، فإن قيمة الأصول لديها تنخفض، لأنه لن يكون بمقدورها الانخراط بأي نشاطات مالية مربحة، في حين أن وجود علاقة جيدة مع الشركاء التجاريين الآخرين

يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأصول، إضافةً إلى ذلك يقول (9) ان وجود علاقة جيدة يضمن وجود زيادة في المستثمرين الذين قد يشترطون أصول الشركة بأسعار جيدة، وفي ما يتعلق بالعلاقات يجب على جميع الشركات ضمان الحفاظ على علاقات طيبة مع شركائها لمساعدتها على تحقيق مكاسب في الأعمال التجارية.

انواع الإفصاح : هناك أنواع عديدة للإفصاح وهي : (10)

1- الإفصاح الكامل : يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات اثر محسوس على القارئ لكن مفهوم الكمال غير ممكن حالياً.

2- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) : هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر تمويله.

3- الإفصاح الكافي : يشير الإفصاح الكافي إلى الحد الأدنى الواجب إظهاره من المعلومات.

4- الإفصاح الملائم : هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعتها .

5- الإفصاح الوقائي : ويعني إن التقارير المالية يجب إن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي لا سيما المستثمر العادي

6- الإفصاح العادل : يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية .

خواص (صفات) الإفصاح المحاسبي : إن الإفصاح المحاسبي عن البيانات والمعلومات لا سيما المالية يتمتع ببعض الصفات التي بدونها تكون عملية الإفصاح برمتها غير مجدية على الإطلاق لكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح لجميع مستخدمي وقراء القوائم ، وهذه الصفات هي : (11)

1- الشمولية: يجب إن تشمل القوائم المالية البيانات والمعلومات بشكل كامل ، ومن خلال ذلك يمكن إن تستعمل هذه البيانات والمعلومات الشاملة كأداة للإجابة عن كل استفسار أو سؤال يتعلق بنشاط الوحدة الاقتصادية، لان عدم تمتعها بالقدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة لأي سؤال يدل على عدم شمولية هذه البيانات والمعلومات .

2- الدقة : لا بد إن تتصف البيانات والمعلومات المفصح عنها بالدقة وهذه الخاصية من أهم خصائص المعلومة الجيدة ، لأن إعطاء معلومات وبيانات غير دقيقة ستؤدي إلى نتائج غير دقيقة ، لذا يجب العمل على التأكد من الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية موضوع البحث وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة وإعطاء صورة ناصعة عن مركزها المالي لكي يمكن اعتمادها من قبل المستفيدين والمستخدمين لها بحسب حاجة كل منهم .

3- الملائمة : هناك علاقة وثيقة بين المعلومات والبيانات المفصح عنها وبين القرارات التي سيتم اتخاذها وهذه الخاصية تعد مهمة جداً لكونها الأساس الذي تعتمده الجهة المستفيدة والمستخدمة لمثل هذه البيانات والمعلومات لاتخاذ قرارها أو السعي لتحقيق هدفها من هذه المعلومات المتوافرة لها عن طريق الإفصاح .

4- الشفافية : تعد هذه الصفة من أهم الصفات التي يجب على المعلومة إن تتصف بها إذ من خلالها يمكن اعتماد المخرجات المقدمة ضمن عملية الإفصاح كمصادر دقيقة في الوصول إلى الهدف المنشود من وراء الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية ، وبدون الشفافية التي دائماً يفترض إن تكون صفة ملازمة لعملية الإفصاح ، لا يمكن الاعتماد على إي من المعلومات والبيانات التي تتضمنها القوائم المالية والملاحق

الإضافية الأخرى ، لهذا نلاحظ بأن اغلب الكتاب والباحثين والمهنيين يركزون على جانب شفافية البيانات والمعلومات المالية ويعدونها الركيزة الأساسية لعملية الإفصاح برمتها .

5- التوقيت الزمني : لا بد إن تتميز عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات بتوقيت زمني محدد حتى يتمكن أصحاب القرار والمستفيدون الآخرون من الاستفادة القصوى من هذه البيانات والمعلومات ، وبخلاف ذلك سوف تفقد هذه المعلومات قدرتها في التأثير على مثل هذه القرارات وتحقيق الأهداف المرجوة منها ، لهذا نرى إن اغلب الأعراف والتعليمات المحددة لعملية الإفصاح تحدد التواريخ التي يتوجب وفقها الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية للوحدات الاقتصادية المعنية بالأمر .

6- الوضوح وعدم الغموض : لا يتوقع أن تكون المعلومات والبيانات التي يشملها الإفصاح عديمة الوضوح أو يشوبها إي غموض أو التباس ، لان مثل هذه الحالات غير الطبيعية تجعل الافادة من البيانات والمعلومات عديمة الفائدة لجميع مستخدميها على حد سواء . لذا يجب إن تصف المعلومات والبيانات المعروضة في القوائم المالية بالوضوح التام بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة.

7- الحيادية : قد تندرج هذه الصفة ضمن بعض الصفات الوارد ذكرها أعلاه إلا إننا نفضل إن تكون بمعزل عن غيرها من الصفات لما لها من مكانه مهمة في عملية اتخاذ القرار بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تتمتع بالحيادية وعدم الانحياز إلى طرف دون الأطراف الأخرى ، ولابد من الإشارة هنا إلى إن هذه الخاصية قد تميل إلى صفة الشفافية التي طالما ركز عليها اغلب الباحثين والكتاب لاسيما عند الإشارة إلى موضوع الإفصاح ومتطلباته ، لذلك لا يمكن إن تتحاز المعلومات المعروضة للمستخدمين إلى فئة معينة من المستفيدين حتى لا تفقد صفة الحيادية

8- المقارنة : إن قابلية مقارنة المعلومة المعروضة للإفصاح تمثل إحدى الصفات المهمة التي يجب إن تتميز بها البيانات والمعلومات المفصح عنها ، حتى تزداد قابلية الافادة منها بشكل يخدم حاجات المستفيدين وبالنتيجة يسهل عملية متابعة التغييرات الحاصلة في فقرة أو جانب من جوانب القوائم المالية وتمكن المستفيدين منها أيضا من المقارنة مع مثيلاتها من الوحدات الاقتصادية العاملة في القطاع نفسه أو الحقل نفسه وهي بهذا فهي تساعد في عملية اتخاذ القرار.

معوقات التوسع في الإفصاح : يوجد العديد من المعوقات التي تحد من رغبة الإدارة في التوسع في الإفصاح ومن المعوقات (12)

1- توفير معلومات عن المنشأة للمنافسين للافادة منها ضد المنشأة الأمر الذي قد يضر بمصالحها
2- زيادة كمية المعلومات المفصح عنها سيؤدي في تشويش وإرباك بين أولئك الذين يحاولون فهم واستخدام هذا الكم الكبير من المعلومات.

3- إن الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد أمر مكلف مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في الإفصاح
4- يوجد شك في ثقة المستخدمين من المعلومات الإضافية المفصح عنها كما إن المعلومات الإضافية قد تضر بالشركة مثلا إذا أظهرت القوائم المالية انخفاضا في النشاط قد يدفع ذلك المستثمرين إلى سحب أموالهم من هذه الشركة أو إذا أظهرت ارتفاع في حجم النشاط قد يدفع العمال إلى طلب حصة أكبر من الأرباح المتوقعة قبل إن تتحقق.

5- تخشى الإدارة من الدعاوى القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح اختياريًا عن تنبؤاتها بالداخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فان المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة.

ويرى البحث إن الإفصاح يشكل أداة ذات حدين بالنسبة للشركة فالإفراط في الإفصاح أو الإفصاح عن معلومات غير مهمة قد تؤدي إلى اثر سلبي على الشركة ، اما عدم الإفصاح عن المعلومات بالشكل الكافي قد يؤدي أيضا إلى الضرر بالشركة ، لذا يتوجب إن يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لجميع المعلومات ذات الأهمية النسبية والتي تؤثر في قرارات المستخدمين.

ثانياً / الاستثمارات المالية في المصارف التجارية :

تشكل الأوراق المالية احد أشكال الاستثمارات في الأصول المتداولة إلا أنها تتميز عنها ولها طبيعة خاصة، فالاستثمار في عناصر مثل النقدية والذمم والمخزون مثلا يعد ضرورة لنمو وبناء نشاط الشركة ، بينما نجد إن الاستثمار في الأوراق المالية تلجأ إليه الشركة عندما يصل رصيد النقدية إلى حده الأقصى وذلك يفرض استغلال حجم هذه النقدية الزائدة واستثمارها في مجال يسمح معه بتحويل هذا الاستثمار إلى نقدية بسرعة وفي وقت قصير جدا ودون التعرض بقدر الإمكان لأي خسائر رأسمالية وهذا النوع من الاستثمار يساعد في تحقيق هدف السيولة وفي مدة الوقت نفسه يحقق عائداً مناسباً على هذه الأموال إي هدف الربحية . حيث يتضمن ذلك إدخار واقتراض الأموال من المصارف التجارية، فيضع المستثمرون أموالهم في المصارف التجارية بهدف جني الأرباح بعد فترة من الزمن مثل شراء الاسهم. إضافة الى جني ثروة من الإستثمار يمكن ايضا الاقتراض من البنك، وعند الاقتراض من المصرف التجارية يتم دفع فائدة مالية بعد مدة من الزمن على الأموال المقترضة، وعندما يضع المستثمرون أموالهم في المصرف التجارية، تجني هذه البنوك أرباحاً عن طريق اجراء معاملات تجارية خارجها، بيد انه إذا فشلت المصارف في تحقيق الأرباح، يتكبد المستثمرون الخسائر . بالتأكيد لا يوجد أي مستثمر يسعد بتحقيق خسائر، ولهذا فإنهم يراقبون العديد من الاشياء المختلفة قبل أن يقرروا في أي من المصارف التجارية سيستثمرون. وعلى اثر ذلك نستنتج الاتي:-

أولاً: يحرص المستثمرون على مراجعة البيانات المالية السابقة للبنك قبل اتخاذ القرار بالاستثمار في ذلك المصرف، فهذا امر مهم لاتخاذ قرار المضي قدما في الاستثمار في المصرف ام لا، بناء على أداء المصرف السابق(13) فيمكن للتقارير والبيانات المالية السابقة لأي مؤسسة من ان توضح الكثير من المعلومات عن المؤسسة ,لأنها ستمكن من معرفة امكانات هذا المصرف وسيساعد المستثمرين في فهم ما إذا كان بمقدوره تحقيق الأرباح ام الخسائر. في حال تكبدت الشركة خسائر على مدى السنوات السابقة فسيكون هناك احتمالاً كبير انها ما زالت تتكبد الخسائر، ومن ناحية اخرى بالنسبة للشركة التي تمتلك سجلا تجاريا جيدا، فإن العديد من المستثمرين سيرغبون بالعمل مع هذه المؤسسة لأنهم باتوا يعرفون أن إستثمارات المصرف ستكون مثمرة.

ثانياً: يركز المستثمرون على وقت العائدات، أي الى الوقت الذي ينتظره المستثمرون لتحقيق إيراداتهم، فعادةً يرغب المستثمرون في وضع أموالهم حيث يمكنهم تحقيق مكاسب مالية في وقت قصير (14). وعندما يستغرق المصرف وقتاً طويلاً لسداد أموال المستثمرين، سيمتنع المستثمرون عن التعامل مع هذا النوع من المصارف وسيبحثون عن خيار آخر يمكنهم من خلاله تحقيق ثروة في مدة زمنية قصيرة، لذا يجب على المصرف ضمان أن تكون مدة السداد الخاصة به قصيرة (15). كذلك يركز المستثمرون على قيمة أصول الشركة، ويعد تعتبر أمراً بالغ الأهمية للمستثمرين في اتخاذ قرارهم بالتعامل مع هذه المصارف. إذا كانت قيمة الأصول لدى

المصرف ذات قيمة عالية، فإن هذا الأمر سيخلق موقفاً إيجابياً لدى المستثمرين تجاه المصرف، وسيضمن إستثمارات أكثر بل وسيجلب المزيد من المستثمرين المحتملين الآخرين ، وعلى عكس ذلك فإن البنك ذو الأصول منخفضة الجودة لن يتمكن من جذب مستثمرين محتملين، (16). إضافةً الى ذلك فإن المصرف ذو الأصول عالية الجودة يمكنه ان يزدهر مجدداً إذا ماواجه مشاكل مالية او خسائر طالما ان إستثماراته متينة.

إن الاستثمار الذي نقصده هنا هو النشاط الاقتصادي الذي يتحدد في شراء وبيع الأسهم والسندات إي شراء وبيع الأوراق المالية ، وهناك تعاريف عديدة للاستثمار إذ عرفه (17) بأنه " توظيف الأموال التي يتوقع لها توليد أموال إضافية ويصاحب كل استثمار درجة معينة من المخاطر فهو يتطلب تضحية حالية مؤكدة مقابل منفعة مستقبلية غير مؤكدة". كما عرفه (18) بأنه "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم فضلا عن توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات".

أنواع الأوراق المالية: بالرغم من تعدد الأوراق المالية والتي تساعد على إشباع رغبات المستثمرين المختلفة وتعكس سلوكهم تجاه المخاطر التي يرغبون في تحملها إلا انه يمكن تصنيفها إلى النوعين الأكثر شيوعا وهما السندات والأسهم العادية. هذا ويمكن التمييز بين السندات والأسهم العادية في النواحي التالية :- (19)

1- الاستثمار في السندات يتولد عنه قدر ثابت من العائد يتمثل في الفوائد التي يتم الحصول عليها في تواريخ محددة بصرف النظر عن أرباح وخسائر المنشأة التي أصدرتها ومن هنا يكون العائد المتوقع مستقرا نسبيا ، أما العائد المتولد من الاستثمار في الأسهم فيتمثل في قيمة التوزيعات وهي تتوقف إلى حد كبير على حجم الإرباح المتحققة وذلك في حالة إن المنشأة تحقق إرباحاً ما إذا أسفر النشاط عن خسائر فقد يترتب على ذلك عدم حصول المستثمرين في الأسهم على إي عائد بالمرّة وهنا نجد إن الاستثمار في الأسهم نجم عنه تقلبات شديدة في العائد المتوقع .

2- إن تعرض السندات لتقلبات القيمة السوقية يكون اقل من تقلب القيمة السوقية للأسهم وذلك بافتراض العوامل الأخرى على حالها ويرجع ذلك بطبيعة الحال لسبب تقلب العائد المتوقع منها بدرجة كبيرة وان كانت هذه التقلبات تحمل في طياتها إرباحاً رأسمالية للمستثمر وذلك إذا ارتفعت القيمة السوقية للأسهم فهي أيضا قد تعرضه إلى خسائر رأسمالية إذا ما انخفضت قيمتها السوقية.

3- يعد السند صك مديونية بينما السهم صك ملكية وهذا يعني إن درجة تعرض السندات لمخاطر الإفلاس يكون اقل من درجة تعرض الاستثمار في الأسهم لمثل هذه المخاطر ففي حالة تعرض المنشأة المالكة أو المصدرة لهذه الأوراق للإفلاس نجد إن أصحاب السندات لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم من أموال التصفية بينما أصحاب الأسهم يحصلون على هذه المستحقات مما يتبقى من الأموال. وقد يحدث أحيانا عدم كفاية هذه الأموال لاسترداد قيمة ما سبق استثماره في أسهم هذه المنشأة.

مقومات الاستثمار : يقوم القرار الاستثماري الناجح في الأوراق المالية على مقومات أساسية هي: (20)

1- تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار : تختلف هذه الاستراتيجية باختلاف أولويات المستثمرين، وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف بمنحنى تفضيله الاستثماري والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر على وفق ميله اتجاه العناصر الأساسية الثلاثة (الربحية، السيولة، الأمان) إذ يعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية

بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة، بينما يعبر عن ميله تجاه العنصرين الآخرين (السيولة والأمان) بالمخاطرة التي يكون مستعداً لقبولها.

2- الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري فعند اتخاذ أي قرار استثماري لابد من اخذ عاملين بعين الاعتبار:

أ- إن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ الخطوات الآتية:

- (1) تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
 - (2) تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.
 - (3) تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة .
 - (4) اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.
- ب- يجب على متخذ القرار إن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار منها:

- (1) مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:- ويعد هذا المبدأ ركناً أساسياً من أركان القرار الاستثماري ويستمد أصوله من حقيقة إن الفوائض النقدية المتوافرة لدى المستثمر الفرد أو الشركة تتسم بالندرة ، بينما تكون الفرص والمجالات الاستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة في معظم الأحيان .
- (2) مبدأ الخبرة والتأهيل:- ويقتضي هذا المبدأ بأن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين ، وتقسم على ثلاث أقسام:

- (أ) المستثمرون السذج:- وهم الذين لا يمتلكون الدراية والخبرة الكافية لاختيار الأداة الاستثمارية المناسبة .
- (ب) المستثمرون المحترفون:- وهم الذين يتمتعون بالدراية والخبرة التي تؤهلهم لاتخاذ القرار الاستثماري .
- (ت) محللو الاستثمارات:- وهم الذين يقدمون الاستشارة والنصح للمستثمرين من الفئة الأولى.
- (3) مبدأ الملاءمة:- حيث يشكل مبدأ الملاءمة واحداً من أهم الأركان الأساسية التي يفترض بالمستثمر مراعاتها عند وضع استراتيجية للاستثمار ويطبق المستثمر هذا المبدأ في الواقع العملي عندما يقوم باختيار المجال الاستثماري من بين مجالات وأدوات الاستثمار المتعددة المتاحة له .
- (4) مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:- يمكن تلخيص مجمل أهداف المستثمر في تحقيق ما يعرف بالعائد على الاستثمار المستهدف وهذا يعني إن كل مستثمر يحدد في العادة العائد على الاستثمار الذي يطمح في تحقيقه من استثماراته وذلك في صورة هدف، حيث لا يمكن للمستثمر إن يضمن تماماً تحقيق العائد المستهدف على استثماراته إلا بتحقيق شرطين هما:-

- (أ) إن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماماً من حيث القيمة.
- (ب) إن تكون مؤكدة تماماً من حيث التوقيت أيضاً.

إذ إن أي خلل في الشرطين السابقين بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بالمستقبل ينعكس ضمناً على العائد المستهدف. لذا ينشأ عن احتمال عدم تحقق الشرطين السابقين مخاطر تحيط بالاستثمار، ويمكن تصنيف هذه المخاطر بوجه عام إلى نوعين رئيسيين هما مخاطر سوقية ومخاطر غير سوقية وتتميز المخاطر السوقية (المخاطر العادية) في إن أسبابها ترتبط بصورة عامة بظروف السوق المالي وكذلك بالظروف الاقتصادية الشاملة، وتنعكس أثارها على جميع أدوات الاستثمار المتداولة فيه وبالتالي لا يمكن تجنبها عن طريق عملية التنوع. إما المخاطر غير السوقية (المخاطر الغير عادية) فتكون عادة مرتفعة كما أنها تحدث في ظروف

استثنائية غير منتظمة مما يجعل من الصعب التنبؤ بها وإذا ما حدثت فإن آثارها تنعكس على أدوات استثمارية بعينها، ومن هنا يمكن تجنبها أو على الأقل تخفيض آثارها عن طريق تنويع الأدوات الاستثمارية.

أنواع المخاطر المتعلقة بالاستثمار: يحتوي كل شكل من أشكال الادخار والاستثمار على عنصر واحد أو أكثر من عناصر المخاطرة والتي يمكن تعريفها بأنها " التعرض لاحتمال الخسارة " وتعتمد طريقة استثمار المستثمر لنقوده على مدى تقبله لحجم ونوع المخاطر التي سيتعرض لها ومن هذه المخاطر:- (21)

1- مخاطر التضخم: وتحملها عادة الاستثمارات ذات العائد الثابت لاسيما إذا كان عائدها اقل من معدل التضخم

2- مخاطر إعادة الاستثمار: وتبرز هذه المخاطر إذا استرد المستثمر أمواله المستثمرة ولم تتاح له فرصة لإعادة استثمارها على مستوى العوائد نفسه التي كانت مستثمرة فيه ، ومن الأمثلة على تلك السندات القابلة للاستدعاء إذا تم استدعائها لان أسعار الفائدة في السوق اقل من تلك التي تحملها السندات التي تم استدعائها .

3- مخاطر أسعار الفائدة: وتبرز هذا المخاطر عندما يضطر المستثمر لبيع السندات التي يمتلكها لحاجته إلى النقد الجاهز ، فإذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها السندات فانه سيضطر لبيع سندات بأقل من قيمتها الاسمية إذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق اقل من الفائدة التي تحملها السندات.

4- المخاطر الاقتصادية: إذا استثمر احدهم بالأسهم فان أسعار هذه الأسهم ستتأثر بمقدار الإرباح التي ستحققها الشركة وبمقدار الإرباح التي ستوزعها ، وبما إن الإرباح تتأثر بالأوضاع الاقتصادية التي تعمل في ظلها الشركة ، إذن بالمحصلة النهائية فان أسعار الأسهم ستتأثر بالأوضاع الاقتصادية وحامل هذه الأسهم سيتعرض إلى المخاطر الاقتصادية من خلال تأثر الشركة بالدورات الاقتصادية (التضخم والكساد وعوامل العرض والطلب.... الخ)

5- مخاطر السوق: المقصود هنا هو السوق المالية فالمستثمر بالأسهم سيتأثر بتحركات سوق الأسهم صعودا وهبوطا ، ومن المعروف إن سوق الأسهم تتحرك لآفته الأسباب أو الشائعات ، وتسير أسعار الأسهم فيها سيرا عشوائيا ، فهي لا تعكس الماضي بالضرورة ، ولذلك كان من الصعب التنبؤ بها .

6- مخاطر السوق العالمية: المقصود هنا سوق الاستثمارات العالمية ، إي إن يقوم المستثمر باستثمار أمواله في بلد أجنبي ولهذا الاستثمار مخاطرة مثل تقلب أسعار الصرف واختلاف القوانين والأنظمة والمخاطر السياسية ومخاطر التأمين ومخاطر إدخال وإخراج العملات وتبرز بعض أنواع هذه المخاطر بشكل خاص بأسواق البلدان النامية .

7- مخاطر عدم ثبات العائد أو التأكد منه: يمكن القول بان المخاطر في الاستثمار عبارة عن عدم التأكد من العائد فكلما زاد عدم التأكد من الحصول على العائد أو من حجمه أو من انتظامه أو من زمن الحصول عليه كلما كان الاستثمار أكثر خطورة والعكس صحيح، وهكذا فانه لقياس مخاطر الاستثمار كميًا يتم ربطها بالعائد.

العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري: بشكل عام على إدارة الشركة اتخاذ القرار المناسب في ضوء الاقتراحات المعروضة والممكنة ومختلف المتغيرات المحيطة من إمكانيات ومعلومات تغطي كافة المجالات المختلفة والمتعلقة والمرتبطة بها لما لها من آثار تكاليفية وإيرادية باهضة وبعيدة المدى في الأجلين القصير والطول.

فالقرارات التشغيلية تحتاج إلى إنفاق تشغيلي والقرارات الاستثمارية يتبعها إنفاق رأسمالي، وعلى الرغم من إن هدف كلا النوعين هو تحقيق عوائد للشركة، فالقرار الاستثماري يتأثر بمتغيرات عدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. وإذا يواجه متخذ القرار الاستثماري العديد من الصعوبات والمشاكل التي ينبغي عليه إن يتغلب عليها حتى يخرج القرار الاستثماري بأعلى فعالية ممكنة، وتطور هذه المشاكل حول العديد من القضايا المتعلقة بموضوع الاستثمار، فمنها ما يركز على الجانب المالي متمثلاً في الصعوبات المالية وأهمها: معدلات الضرائب المرتفعة، والرسوم العالية، وندوة رأس المال اللازم للاستثمار، الصعوبات الإدارية لعملية الاستثمار فمن أهمها نقص الخبرة الإدارية لدى القائمين على أمر الاستثمار والمستثمر نفسه أحياناً ، فضلاً عن المشاكل الإدارية الأخرى كتعدد الإجراءات الإدارية والروتين ، والفساد الإداري ، الخ ، الصعوبات الفنية فمنها الخبرة الفنية أو نقص احد العناصر اللازمة للعملية الإنتاجية كالمواد الخام أو العمالة، الخ. الصعوبات السياسية كتعدد الأحزاب وتعارض أفكارها في مجال الاستثمار، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي. والعديد من الصعوبات المتنوعة التي تؤثر في عملية الاستثمار منها سياسة التقليد والمحاكاة الاستثمارية.

ثالثاً/ مفهوم وأهمية المصارف التجارية:

اختلفت التعريفات الخاصة بالمصارف التجارية باختلاف القوانين والأنظمة إذ تحكم إعمالها إذ تتباين من بلد إلى آخر ، كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه المصارف وشكلها القانوني ولذا فإن من الصعوبة إيجاد تعريف شامل لها على اختلاف أنواعها وإشكالاتها والقوانين التي تحكم إعمالها وعرف (22) المصارف التجارية " بأنها تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض وتستثمر الودائع الزائدة "، وعرفت المصارف التجارية " بأنها تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات". (23) وكذلك عرفت "بأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضاً وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز" (24)، ويعرف قانون البنوك في الأردن رقم (28) لسنة (2000) المصرف بأنه الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية على وفق أحكام قانون البنوك بما في ذلك فرع المصرف الأجنبي المرخص له في المحكمة(25) .

للمصارف التجارية أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي إذ تعد مصدراً مهماً في تنفيذ السياسة النقدية للدولة وبشكل فاعل يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، أضف إلى ذلك إن هذا النوع من المصارف يسعى إلى تحقيق أقصى عائد والابتعاد قدر الإمكان عن مخاطر الإفلاس، ومن بين أهم أهدافها هي تعظيم الربحية في الأجل الطويل وتعظيم ثروة حاملي الأسهم ويتفرع عن هذين الهدفين الرئيسيين أهداف أخرى لا تقل أهميته عنها هي الأمان (safety) وتقديم أفضل الخدمات للزبائن وهدف النمو المستقبلي وتقوم المصارف التجارية بأدوار متنوعة منها الوساطة المالية كوساطة الاشتقاق (Maturity intermediation) وتتجلى في إصدار المصرف التجاري أدوات مالية ذات آجال مختلفة في حين تتمثل وساطة السيولة (Liquidity intermediation) قيام المصرف التجاري بتوفير أموال سائلة يمكن استخدامها لسداد بعض الالتزامات الطارئة و تقوم بالنيابة عن المودعين بجميع المعلومات المالية حول المقترضين وتحليل ومتابعة أوضاعهم حرصاً منها على أموال المودعين وحمايتهم والحفاظ عليها . (26)

رابعاً : أثر الإفصاح عن الاستثمارات المالية في المصارف التجارية على قرارات المستثمرين

يعد الإفصاح تصريحاً عن جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالشركة التي قد تؤثر في القرارات الاستثمارية والتي ينبغي بأن تلبى المتطلبات التشريعية والقانونية كافة في عدادها، ويقوم مبدأ الإفصاح بحماية المساهم العادي من التضليل وكذلك الأطراف الأخرى، وان للإفصاح مستويات كثيرة منها المستوى المثالي والمستوى الوافي.

تشكل الاستثمارات عملية لتوظيف الأموال التي يتوقع لها توليد أموال إضافية في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجية ، ويصاحب كل استثمار درجة معينة من المخاطر، وللاستثمارات أهمية كبيرة للفرد او المجتمع وللوحدات الاقتصادية، فان أهميتها للفرد (أو للمجتمع) تتمثل بزيادة ثروتهم من خلال استثمار الأموال التي يمتلكونها للحصول على عوائد مالية، إما أهميتها للوحدة الاقتصادية فهي لعدة مبررات كتعزيز الشهرة أو لتعزيز الوجود في سوق معينة أو لإثبات الحضور في أسواق جديدة أو تجعل استثماراتها في تشييد مبانٍ كبيرة أو تستثمرها في مورد نادر، وقد تتعرض هذه الاستثمارات إلى مخاطر عديدة منها مخاطر التضخم ومخاطر السوق وغيرها.

وغالباً ما تسعى المصارف التجارية إلى توظيف أموالها في مجالات عدة منها الاستثمار في شراء الأسهم والسندات بهدف الحصول على العوائد المتأتمية منها سواء أكانت أرباحاً أم فوائد وهو ما يمثل قدرتها على تنويع مصادر الأموال وزيادة مدخلات المستثمرين، لذا على المصارف التجارية في سبيل إقناع المستثمرين بقدرتها على توليد العوائد أن تفصح عن استثماراتها المالية في قوائمها المالية بشكل وافٍ عن :

أولاً: بالنسبة لكل مجموعة من الاستثمارات المالية:

1- معلومات حول مدى وطبيعة الأوراق المالية

2- السياسات والأساليب المحاسبية

ثانياً: لكل فئة من الاستثمارات المالية يجب إن يفصح عن المعلومات وتعرضها لمخاطر معدل الفائدة ومخاطر الائتمان.

ثالثاً : الإفصاح عن الأرباح والخسائر الناتجة من التحويل بين أصناف الاستثمار .

رابعاً : الإفصاح عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المرهونة كضمان للالتزامات وعن أية أحكام وشروط جوهرية مرتبطة بالاستثمارات .

المبحث الثالث / الجانب الميداني

اولاً : نبذة تاريخية عن مصرف بغداد : تأسس المصرف برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي وهو اول مصرف عراقي خاص سمح قانون البنك المركزي بتأسيسه , وقد باشر بأعمال الصيرفة سنة 1997 وفي نهاية سنة 2004 و2005 وصل رأسمال المصرف الى 5297303 مليون دينار بعد دخول بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة كمساهمين وبذلك اتسعت اعمال الصيرفة , ثم تمت زيادة راس المال المدفوع الى (70) مليار عام 2008 والى (85) مليار عام 2009 , والى (100) مليار عام 2010 والى (112.9) مليار عام 2011 والى (175) مليار عام 2012 والى (250) مليار عام 2013 . ويهدف المصرف الى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلطة والمساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للعراق , واليوم اصبح يقدم مجموعة من الخدمات لزيائنه وخدمات التمويل وتمويل التجارة للشركات المحلية والمقاولين في العراق بعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي. ومن التقارير السنوية للمصرف نلاحظ انه قد سجل

اعلى زيادة في مبلغ الاستثمارات من (410,177,510) الى (455,021,749) دينار وهو ما يدل على سعي المصرف لإيجاد اوجه جديدة لاستثمار الودائع النقدية في شراء وبيع الاوراق المالية من اسهم وسندات , والجدول (1) يبين مبالغ الاستثمارات المالية المستثمرة لمصرف بغداد .

الجدول (1)

نسبة نمو الاستثمارات لمصرف بغداد

السنة	الاستثمارات (المبالغ بالملايين)	نسبة النمو
2007	84,983,859	zero
2008	217,149,527	%106
2009	163,198,369	-%25
2010	129,539,147	-%21
2011	185,465,080	%44
2012	239,128,048	%29
2013	410,177,510	%72
2014	455,021,749	%11
2015	258,837,884	-%44

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

من الجدول اعلاه يتبين ان هناك زيادة في مبلغ الاستثمارات في سنتي 2013 و 2014 وهو ما يدل على سعي المصرف لإيجاد اوجه جديدة لاستثمار الودائع النقدية في شراء وبيع الاوراق المالية من اسهم وسندات, حيث تشكل ما نسبته (72%) من اجمالي الموجودات بعد ان كانت (29%) في عام 2012. اما عن نسبة الاستثمارات الى الموجودات فقد شكلت نسبة النمو في 2014 %25 بعد ان كانت في عامها السابق %23 وكما مبين في الجدول (2) .

الجدول (2)

نسبة نمو الاستثمارات المالية الى الموجودات الثابتة لمصرف بغداد

السنة	الاستثمارات	الموجودات	نسبة النمو
2007	84,983,859	363,724,586	%23
2008	217,149,527	542,911,440	%40
2009	163,198,369	802,194,112	%20
2010	129,539,147	961,062,610	%13
2011	185,465,080	875,267,336	%21
2012	239,128,048	1,300,654,984	%18
2013	410,177,510	1,764,904,558	%23
2014	455,021,749	1,491,599,288	%25

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

نلاحظ من الجدول السابق ان مبلغ الاستثمارات يزيد ويقل بنسب متفاوتة عند المقارنة مع مبلغ الموجودات , وهذا ما لم يجري الإفصاح عنه في التقرير السنوي . وعن نسبة الاستثمارات الى الودائع فقد شكلت نسبة النمو في 2014 25% بعد ان كانت في عامها السابق 23% وكما مبين في الجدول (3) .

الجدول (3)

نسبة نمو الاستثمارات الى الودائع والحسابات الجارية

السنة	الاستثمارات	الحسابات الجارية والودائع	نسبة النمو
2007	84,983,859	255,474,271	33%
2008	217,149,527	404,177,096	54%
2009	163,198,369	661,618,527	25%
2010	129,539,147	804,688,378	16%
2011	185,465,080	699,368,971	27%
2012	239,128,048	1,046,719,009	23%
2013	410,177,510	1,393,584,250	29%
2014	455,021,749	1,491,599,288	31%

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

نلاحظ من الجدول السابق ان مبلغ الاستثمارات يزيد بنسب متفاوتة عن مبلغ الايداعات والحسابات الجارية مما يدل على ان المصرف لجأ الى الاستثمار من مصادر تحويل أخرى غير الودائع والحسابات الجارية وهذا ما لم يجر الإفصاح عنه في التقرير السنوي ايضا . وعند الرجوع الى البيانات الختامية والتقرير السنوي للمصرف نجد انه قد افصح عن استثماراته المالية للعامين (2013 و 2014) وكما ظاهر في المحفظة الاستثمارية للمصرف والمبينة في الجدول (4) الاتي :

الجدول (4)

المحفظة الاستثمارية لمصرف بغداد

السنة	قيمة الاستثمارات	قيمة المحفظة الاستثمارية	نسبة النمو	الفرق
2013	410,177,510	-----	-----	-----
2014	455,021,749	455,021,749	100%	----

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

من الجدول (4) نلاحظ ان نسبة الاستثمار في الأوراق المالية تشكل نسبة ضئيلة جدا بلغت % من اجمالي الاستثمارات في العام 2014 التي توزعت على الاستثمار في حوالات الخزينة وودائع البنك المركزي وكما في الجدول (5) الاتي :

الجدول (5)

الاستثمارات المالية وكما في 2014/12/31 لمصرف بغداد

النسبة	2014	التفاصيل
%23	105000	استثمارات مالية قصيرة الاجل / قطاع حكومي
%1,5	7961	استثمارات مالية قصيرة / قطاع خاص
%1	112	استثمارات مالية قصيرة الاجل / شركة بغداد للوساطة
%75	341949	استثمارات مالية قصيرة الاجل / عالم خارجي
%100	455,021	اجمالي الاستثمارات

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

من الجدول (5) نلاحظ عدم استعداد المصرف للمخاطرة في الاستثمار بالأوراق المالية للشركات الاخرى والاكتفاء فقط في الاستثمارات المالية قليلة المخاطر ومضمونة كالاستثمارات المالية في القطاع الحكومي والعالم الخارجي . وعند تحليل مبلغ الاستثمارات المالية لعام 2014 والبالغ (455,021) مليون دينار تبين انه يتكون من اسهم بعد (8073) مليون سهم منها 7961 في القطاع الخاص والآخر في شركة بغداد للوساطة علما ان سعر السهم دينار واحد. اما بقية مبلغ الاستثمارات والبالغ (455,021) مليون دينار فالجزء الأكبر منه والبالغ (446948) مليون دينار يتم استثماره في القطاع الحكومي والعالم الخارجي , ويفضل مصرف بغداد هذا الاستثمار لكونه مضمونا وامينا وخاليا من المخاطر التي تنتج من القروض المتعثرة التي قد تصل أحيانا فوائدها الى مستوى اصل الدين او اكثر نتيجة احتساب الفوائد المتركمة وان البنك المركزي يفرض على المصرف لوائح تصنيف الائتمان (جيد-متوسط-متعثر) وبما ان الائتمان المتعثر بسبب زيادة المصروفات فتقل الإيرادات وتخلق أصول رديئة للديون أحيانا فقد نصت التعليمات على تقليل القروض بشكل كبير بل كادت ان تكون معدومة . اما الجزء المتبقي من مبلغ الاستثمارات والبالغ (8073) مليون دينار فقد استثمره المصرف في البنك المركزي بالتسليف الليلي (over night) وهذا اجراء اتخذه البنك المركزي وكسياسة نقدية لامتناس السيولة من المصارف مقابل نسب فائدة ترتفع وتخفض من مدة الى أخرى. والجدول (6) يبين فرق الاستثمارات في سنة 2014 عن سابقتها , وكما موضح في ادناه :

الجدول (6)

كشف الاستثمار المالية وكما في 2014/12/31 لمصرف بغداد

نسبتها	2013	نسبتها	2014	التفاصيل
%45	185560	%23	105000	استثمارات مالية قصيرة الاجل / قطاع حكومي
%1,5	3277	%1,5	7961	استثمارات مالية قصيرة / قطاع خاص
%1	636	%1	112	استثمارات مالية قصيرة الاجل / شركة بغداد للوساطة
%53	220705	%75	341949	استثمارات مالية قصيرة الاجل / عالم خارجي
%100	410,177	%100	455,021	اجمالي الاستثمارات

المصدر :التقارير السنوية للمصرف لسنة 2014

من الجدول (6) نلاحظ ان نسبة التغير في الاستثمار ايضا تنحصر في الاستثمارات قليلة المخاطرة بحيث الجزء الاكبر والبالغ (406265) مليون بين الاستثمارات الحكومية والعالم الخارجي بينما الجزء الاقل والبالغ (3912) بين الاستثمارات في القطاع الخاص واستثمارات شركة بغداد للوساطة, مما يدل على عدم خوض المصرف في استثمارات خطرة والاكتفاء بالمخاطر القليلة والمضمومة على مدار العامين (2013,2014). ومن اجل المقارنة ما بين الاستثمارات المالية ومقدار الايرادات يبين الجدول (7) الايرادات الي المتحققة وبالشكل الاتي:

الجدول (7)

كشف ايرادات الاستثمار لمصرف بغداد (2013 - 2014)

رقم الدليل المحاسبي	التفاصيل	2014 الف دينار	2013 الف دينار
462	إيرادات الاستثمارات المالية الداخلية		
4621	فوائد حوالات الخزينة	7,478.740	7,540,560
4622	فوائد الودائع النقدية لدى الغير	6,320,465	2,905,603
4624	إيرادات المساهمات الداخلية	1,421,605	279,293
4626	فوائد الاستثمار الليلي الداخلي	2,988,119	15,204,665
4631	فوائد الحسابات الجارية في الخارج /دولار	18,208,929	25,930,121

المصدر: التقارير السنوية للمصرف لسنة 2014

اما عن تداول اسهم المصرف فقد شهدت اسهم المصرف في سوق العراق للأسواق المالية زيادة في سعر الاغلاق لعام 2014 عن عام 2013 من (1,012 - 1,195) وهذا ناتج عن أسباب عديدة لا تشكل الاستثمارات المالية سببا لها كون مجموع الإيرادات عن الاستثمارات لعام 2014 انخفض عن عام 2013 من (25,930,121) مليون دينار الى (18,208,929) مليون دينار والجدول (8) يبين سعر الاغلاق لاسهم المصرف وبالشكل الاتي :

الجدول (8)

مؤشرات تداول الاسهم لمصرف بغداد

مؤشر التداول	2014	2013	الفرق
عدد الاسهم المتداولة	3,125,373,773	3,210,042,189	84,668,416
قيمة الاسهم المتداولة	2,948,495,317	3,250,937,317	302,442,000
سعر الاغلاق السنوي	1,195	1,012	0,183
معدل السعر السنوي	1,25	1	0,25
اعلى سعر نفذ	1,42	3,25	(1,83)
ادنى سعر نفذ	0,66	1	(0,34)
نسبة الارباح المتحققة / حقوق المساهمين	%11,2	%15,5	(4,3)

المصدر: التقارير السنوية للمصرف لسنة 2014

من الجدول (8) نلاحظ انه على الرغم من زيادة توجه المصرف نحو الاستثمار فقد توسع مبلغ الاستثمارات ولكن إيرادات الاستثمارات قد انحسرت أي ان المصرف دخل في استثمارات في عام 2014 تقل ربحية من الاستثمارات في عام 2013 مما يؤدي برأي الباحثين الى انخفاض التوجه من قبل المستثمرين نحو شراء اسهم المصرف كونه غير قادر على توليد الأسهم وهذا ما تدل عليه مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية المبينة في الجدول (8) السابق اذ انخفض العدد المتداول من الأسهم من (3,210,042,189) الى (3,125,373,773) وانخفض معدل سعر السهم السنوي من (3,25) الى (1,42) .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

- 1- يعد الإفصاح تصريحا عن جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالشركة التي قد تؤثر في القرارات الاستثمارية والتي ينبغي بان تلي المتطلبات التشريعية والقانونية كافة عند اعدادها.
- 2- الاستثمارات عملية لتوظيف الأموال التي يتوقع لها توليد أموال إضافية في مشاريع اقتصادية واجتماعية بهدف تحقيق تراكم راس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجية.
- 3- يصاحب كل استثمار درجة معينة من المخاطر, اضافة الى ان للإفصاح اشكال وانواع وخصائص متعددة.
- 4- من خلال الاطلاع على الواقع العملي تم استنتاج عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف اذ ان الإفصاح اقتصر على قائمة المركز المالي وكشف الدخل وقائمة التدفقات النقدية لكنه لم يتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- 5- لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي المحاسبي رقم (30) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.
- 6- ان الأهداف التي يسعى المستثمر الى تحقيقها من خلال مشاريعه الاستثمارية هي النفع المادي الذي يعود على المستثمرين بالدرجة الأولى.
- 7- افتقار الأسواق العراقية المالية لأدوات الاستثمار الحديثة مما يتعذر على مصرف بغداد الاستثمار في أدوات حديثة واكثر ربحا وضمانا.
- 8- لا يخاطر مصرف بغداد بالاستثمار بالأوراق المالية ويكتفي بالاستثمار في حوالات الخزينة والودائع لدى البنك المركزي .

ثانيا: التوصيات

- 1- ضرورة قيام مصرف بغداد بإعداد القوائم المالية التي تنص عليها المعايير الدولية وهي (قائمة الدخل, قائمة النفقات النقدية , قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة بالملاحظات والايضاحات المتممة للقوائم المالية).
- 2- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المحاسبين الدوليين عند اعداد القوائم المالية للمصرف.
- 3- زيادة الشفافية والافصاح عن المعلومات كافة والتي شأنها ان تزيد من ثقة المستثمرين في المصرف
- 4- ضرورة قيام مصرف بغداد بالتنوع في الاستثمارات لأنها تؤدي الى ضمان الالتزامات في الشركة وتقليل مخاطر الاستثمار وتوفير سيولة عالية على مدار المدة المالية.

5- ضرورة قيام الشركات والمصارف التجارية على وجه الخصوص بالإفصاح عن جميع المعلومات المهمة والتي قد تؤثر بشكل من الأشكال في القرارات الاستثمارية.

CONFLICT OF INTERESTS.

There are non-conflicts of interest.

المصادر

- 1- Baker, H. K., & Filbeck, G. (2015). Investment Risk Management. Chicago: Oxford University Press .
- 2- Bhole. (2014). Financial Institutions & Markets. Chicago: Tata McGraw-Hill Education .
- 3- Wendt, K. (2015). Responsible Investment Banking. New York: Springer .
- 4- Johnson, & Krantz, M., R. R. (2014). Investment Banking For Dummies. New York: John Wiley & Sons .
- 5- الجاوي, بطلال محمد علي والمسعودي, حيدر علي المحاسبة المالية المتوسطة, دار الكتب, كربلاء, العراق 2014,
- 6- عبد اللطيف شادو, القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية, رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة قاصدي مرياح, ورقة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية قسم العلوم التجارية 2013,
- 7- Laeven, M. L., & Huizinga, H. (2014). Accounting Discretion of Banks During a Financial Crisis. Chicago: International Monetary Fund .
- 8- Roberts, & Lajoux, A., D. J. (2014). The Art of Bank M&A. New York: McGraw-Hill Professional .
- 9- McMillan, J. (2014). The End of Banking. Chicago: Zero/One Economics .
- 10- لايقة, رولا كاسر, القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار, رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تشرين كلية الاقتصاد قسم المحاسبة, 2007
- 11- بيداويد, جورج توما, الإفصاح المحاسبي اثره واهميته في نمو الاعمال التجارية العربية في استراليا, أطروحة دكتوراه مقدمة الى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الإدارة والاقتصاد, 2012
- 12- المطيري, فلاح حمود شرار, الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض, جامعة الشرق الأوسط, 2010
- 13- Pignataro, P. (2013). Financial Modeling and Valuation. New York: John Wiley and Sons .
- 14- Routledge. (2015). A Study in Banking Concentrations. Chicago: Go Kang Tia .
- 15- Ryan, S. G. (2013). Financial Instruments and Institutions. New York: John Wiley & Sons .
- 16- Scott-Quinn, B. (2013). Commercial and Investment Banking and the International Credit and Capital Markets. New York: Palgrave Macmillan .
- 17- العارضي, جليل كاظم مدلول, ارشد عبد الأمير الشمري استراتيجيات الإدارة المالية, الطبعة الأولى, الورق للنشر والتوزيع, 2012
- 18- التكريتي, إسماعيل يحيى والطعمة, عبد الوهاب حبش والقادر وليد عبد المحاسبة الإدارية, الطبعة الأولى, اثناء للنشر والتوزيع, 2010
- 19- حلفي, عبد القادر وقرياقوص رسمية اساسيات الاستثمار والتمويل مؤسسة شباب الجامعة للنشر, 2000

- 20- العبادي، 2009، 42.
- 21- رمضان، زياد مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2002
- 22- الجليحاوي، زينب جواد عبيد غالي، اثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الأداء المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2010
- 23- سمحان ويامن. د. حسين محمد، د. إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010
- 24- (الوادي وآخرون، 2010، 105)
- 25- البعجي، مؤيد محمد عبد عيد، اثر المخاطر الائتمانية في الصيغ الاستثمارية للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2012
- 26- العصار والحلبي، رشاد ورياض، النقود والبنوك، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010
- 27- احمد، الدكتور عبد الوهاب يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2008
- 28- التقرير السنوي والبيانات الختامية للسنة المالية 2013 لمصرف الائتمان العراقي
- 29- جمعة، د. احمد حلمي كتاب محاسبة الأدوات المالية، الطبعة الأولى، عمان - دار الصفاء للنشر والتوزيع 2010،
- 30- الحضيري، حامد العربي تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000
- 31- الحياي، وليد ناجي، علوان، بدر محمد، الجزء الأول المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002
- 32- شقير وآخرون، فائق وعاطف الآخرس وعبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة 2008
- 33- عطا الله، ماجد احمد إدارة استثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010
- 34- Iannotta, G. (2013). *A Guide to Underwriting and Advisory Services*. New York: Springer Science & Business Media.
- 35- IMCA. (2015). *The Investment Advisor Body of Knowledge*. Chicago: John Wiley & Sons.
- 36- Möslin, F., & Riesenhuber, K. (2015). *Contract Governance*. New York: Oxford University Press.